

وزارة التعليم العالى

قرار وزارى

رقم ٢٧/٢٠٠٦

بتعديل بعض أحكام لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات الدراسية والدرجات العلمية

استنادا إلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٢/٦ بتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالى واعتماد هيكلها التنظيمى ،
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٢/٨٣ بإصدار قانون البعثات والمنح والإعانات الدراسية وتعديلاته ،
وإلى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٣/٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البعثات والمنح والإعانات الدراسية وتعديلاته ،
وإلى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٣/٤٤ بإصدار لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات الدراسية والدرجات العلمية ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى : تجرى التعديلات المرفقة على لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات الدراسية والدرجات العلمية المشار إليها .

المادة الثانية : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى : ١٠ ربيع الأول ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٩ ابريل ٢٠٠٦ م

د. راوية بنت سعود البوسعيدية

وزيرة التعليم العالى

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٨١٤)

الصادرة فى ١/٥/٢٠٠٦ م

تعديلات لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات

الدراسية والدرجات العلمية

أولاً : يستبدل بنصوص المواد (٢) و(٣) و(٥) و(١١) من لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات

الدراسية والدرجات العلمية المشار إليها النصوص الآتية :

مادة (٢) : تشكل اللجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية كل من :

- مدير عام المديرية العامة للبعثات
نائباً للرئيس .

- مدير عام المديرية العامة للمناهج بوزارة التربية والتعليم .

- مدير عام المديرية العامة للتوظيف والتدريب بوزارة الخدمة
المدنية .

- مدير عام المديرية العامة للتعليم والتدريب بوزارة الصحة .

- ممثل عن وزارة القوى العاملة .

- ممثل عن جامعة السلطان قابوس .

- مدير دائرة العلاقات الثقافية ومعادلة المؤهلات بالوزارة
عضواً ومقرراً .

مادة (٣) : تختص اللجنة بما يأتي :

أ - دراسة وتقييم ما ترى الدائرة المختصة عرضه على اللجنة من

المؤهلات الدراسية والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات
التعليم العالي .

ب - معادلة المؤهلات الدراسية والدرجات العلمية التي تمنحها

مؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية التي تعرض لأول
مرة على الدائرة المختصة .

ج - إعداد وتحديث دليل بمؤسسات التعليم العالي التي توصى

الوزارة بالدراسة فيها .

مادة (٥) : للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات ، ولها - إن اقتضت المصلحة العامة - تشكيل لجان فرعية أو طلب الرأى الفنى من المتخصصين أو أعضاء الهيئات العلمية المتخصصة من داخل السلطنة أو خارجها لإعداد الدراسات التى تطلبها بشأن تقييم ومعادلة مؤهل دراسى ما أو درجة علمية معينة .

مادة (١١) : يتم تقييم ومعادلة المؤهلات الدراسية أو الدرجات العلمية التى يحصل عليها الطالب بنظام الانتظام أو الانتساب بمراعاة الأسس التالية :

أولا : الأسس العامة :

- أ - أن توصى الوزارة بالدراسة فى المؤسسة التعليمية المانحة للمؤهل الدراسى أو الدرجة العلمية .
- ب - أن يكون للمؤسسة التعليمية منح المؤهل الدراسى أو الدرجة العلمية فى التخصص موضوع المؤهل المقدم للمعادلة .
- ج - استيفاء عدد الساعات الدراسية المعتمدة أو النقاط المعتمدة ، أو المدة المطلوبة للحصول على المؤهل الدراسى أو الدرجة العلمية المراد تقييمها ومعادلتها .
- د - استيفاء المناهج والمقررات الدراسية النظرية والعملية المتطلبية أكاديميا للحصول على المؤهل الدراسى أو الدرجة العلمية ، ونظم التقويم وشروط القبول للدراسة بالمؤسسة التعليمية المانحة .
- هـ - الحصول على قدر كاف من الإشراف العلمى والتدريب على البحث .
- و - مراعاة الأسس والضوابط الواردة تفصيلا بالإطار الوطنى للمؤهلات المعتمد من مجلس الاعتماد .

ثانياً : الأسس الخاصة بكل مؤهل دراسي أو درجة علمية :

١ - الشهادة أو ما يعادلها :

أ - أن تكون مسبوقاً بالحصول على الشهادة العامة للتعليم العام أو ما يعادلها .

ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن عام دراسي كامل في مرحلة التعليم العالي (بخلاف سنة التأسيس) أو ما يعادله بنظام الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة .

ج - أن تكون الدراسة المشار إليها بالبند السابق مصممة للحصول على مؤهل .

٢ - الدبلوم أو ما يعادله :

أ - أن يكون مسبوقاً بالحصول على الشهادة العامة للتعليم العام أو ما يعادلها .

ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه عن عامين دراسيين كاملين (بخلاف سنة التأسيس) أو ما يعادلها بنظام الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة في مرحلة التعليم العالي .

ج - أن تقرر المؤسسة التعليمية المانحة صراحة بالشهادة أنها دبلوم أو ما يعادله .

٣ - الدبلوم المتقدم أو ما يعادله :

أ - أن يكون مسبوقاً بالحصول على الشهادة العامة للتعليم العام أو ما يعادلها .

ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه عن ثلاثة أعوام دراسية كاملة (بخلاف سنة التأسيس) أو ما يعادلها بنظام الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة في مرحلة التعليم العالي .

٤- البكالوريوس أو ما يعادله :

- أ - أن يكون مسبقا بالحصول على الشهادة العامة للتعليم العام أو ما يعادلها .
- ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه عن أربعة أعوام دراسية كاملة (بخلاف سنة التأسيس) أو ما يعادلها بنظام الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة في مرحلة التعليم العالى .
- ج - أن تقرر المؤسسة التعليمية المانحة صراحة بالشهادة أنها بكالوريوس أو ما يعادله .

٥- دبلوم الدراسات العليا أو ما يعادله :

- أ - أن يكون مسبقا بالحصول على درجة البكالوريوس أو الدبلوم المتقدم أو ما يعادلها .
- ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه عن عام دراسى كامل أو ما يعادله بنظام الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة لبرنامج الدراسة حسب نظام المؤسسة التعليمية المانحة .
- ج - أن تقرر المؤسسة التعليمية المانحة صراحة بالشهادة أنها دبلوم فى الدراسات العليا أو ما يعادله .

٦- الماجستير أو ما يعادله :

- أ - أن يكون مسبقا بالحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادله .
- ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه عن عام دراسى كامل أو عن عدد الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة لبرنامج الدراسة حسبما ينص

عليه نظام المؤسسة التعليمية المانحة ، بالإضافة إلى
توافر المتطلبات الأخرى اللازمة للحصول على
الدرجة .

ج - أن تقرر المؤسسة التعليمية المانحة صراحة بالشهادة
أنها ماجستير أو ما يعادله .

٧- الدكتوراه أو ما يعادلها :

أ - أن تكون مسبقة بالحصول على درجة البكالوريوس
أو ما يعادله على الأقل .

ب - ألا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن
المدة التي يحددها نظام المؤسسة التعليمية المانحة أو
عن عدد الساعات المعتمدة أو النقاط المعتمدة اللازمة
لذلك .

ج - أن تؤخذ في الاعتبار رسالة الدكتوراه التي قدمها
الطالب ، والبحوث والدراسات المطلوبة للشهادة ،
ونظم التقويم والامتحانات الخاصة بها .

د - أن تقرر المؤسسة التعليمية المانحة صراحة بالشهادة
أنها دكتوراه أو ما يعادلها .

ثانياً : يلغى نص المادة (٧) من لائحة تقييم ومعادلة المؤهلات الدراسية والدرجات
العلمية المشار إليها .

قرار وزارى
رقم ٢٠٠٦/٦٥
بانشاء جامعة مسقط الخاصة

استنادا إلى المرسوم السلطانى رقم ٩٩/٤١ بإصدار نظام الجامعات الخاصة ،
والى المرسوم السلطانى رقم ٩٩/٤٢ فى شأن إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة ،
والى القرار الوزارى رقم ٩٩/٣٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الجامعات الخاصة ،
والى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/٣٤ بإصدار اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد العليا الخاصة ،
والى قرار مجلس التعليم العالى رقم ٢٠٠٦/٢/١٤ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

- مادة (١) : تنشأ جامعة خاصة تسمى (جامعة مسقط) ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتضم الكلية الحديثة للتجارة والعلوم وكلية كاليديونيان الهندسية وكلية مزون وكلية عمان الطبية .
- مادة (٢) : تخضع الجامعة لأحكام نظام الجامعات الخاصة المشار إليه ولائحته التنفيذية ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، ويكون مقرها الرئيسى محافظة مسقط .
- مادة (٣) : يمنح المؤسسون مدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار لتسوية أوضاع الكليات المشار إليها بالمادة (١) من هذا القرار وتقديم الوثائق الخاصة بالجامعة ، وانهاء الإجراءات اللازمة لممارسة أعمالها ويصدر ببدء الدراسة بالجامعة قرار من وزيرة التعليم العالى .

مادة (٤) : يستبدل بمسميات الكليات المشار إليها بالمادة (١) من هذا القرار المسميات التالية :

١- الكلية التقنية.

٢- كلية الطب .

٣- كلية الآداب والعلوم .

٤- كلية الدراسات التجارية .

وذلك اعتبارا من تاريخ صدور قرار بدء الدراسة بالجامعة ، ويسمح لهذه الكليات - كمرحلة أولى - بتقديم البرامج الاكاديمية الموافق عليها سابقا وتلغى تدريجيا البرامج المتماثلة فى الكليات .

مادة (٥) : يجوز للكليات الخاصة القائمة حاليا الانضمام لهذه الجامعة بشرط موافقتها ، واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لنظام الجامعات الخاصة ، كما يجوز للجامعة طلب إضافة كليات أو برامج جديدة بعد استيفاء الإجراءات اللازمة .

مادة (٦) : يحق للطلاب المسجلين قبل صدور قرار بدء الدراسة بالجامعة الاستمرار فى نفس البرامج المسجلين عليها والتخرج بمسمى جامعة مسقط .

مادة (٧) : تصدر جماعة المؤسسين قرارا بتشكيل أول مجلس أمناء الجامعة وذلك على النحو المنصوص عليه فى نظام الجامعات الخاصة المشار إليه .

مادة (٨) : يتولى مجلس أمناء الجامعة المهام والاختصاصات المبينة بنظام الجامعات الخاصة ، وعلى الأخص تعيين رئيس الجامعة ونوابه وأعضاء مجلس الجامعة .

مادة (٩) : يشكل مجلس الجامعة برئاسة رئيسها وعضوية نوابه وعمداء الكليات ورؤساء مراكز البحوث العلمية ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم على ثلاثة أعضاء من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شؤون التعليم يعينهم مجلس الأمناء .

مادة (١٠) : يختص مجلس الجامعة بالإضافة الى مهامه الأخرى بما يأتي :

- تسيير الشؤون العلمية والإدارية للجامعة وتنفيذ السياسات التي يقررها مجلس الأمناء .
- إقرار سياسات وشروط قبول الطلبة بكل كلية .
- تنظيم شؤون خدمات الطلاب وشؤونهم الثقافية والرياضية والاجتماعية .
- تحديد قواعد اختيار العمداء ومجالس الكليات ومراكز البحوث العلمية .
- اقتراح خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها ونظام الفصول الدراسية .
- وضع نظم المحاضرات والبحوث والتمرينات العملية ونظم الامتحانات .
- دراسة وابداء الرأي فى المسائل الأخرى التي يحيلها مجلس الأمناء .
- تقوية الروابط بين الجامعة والجامعات الأخرى والمعاهد العلمية والبعثية المختلفة والجهات الحكومية .

مادة (١١) : يكون لكل كلية عميد ومساعد للعميد ومجلس للكلية يشكل برئاسة

العميد ، وعضوية مساعده ورؤساء الأقسام .

مادة (١٢) : يختص مجلس الكلية بتسيير الشؤون العلمية والإدارية بالكلية ، وبصفة

خاصة ما يأتي :

- ١ - إقرار المحتوى العلمى لمقررات الدراسة فى الكلية .
- ٢ - تحديد مواعيد الامتحانات ووضع جداولها وتوزيع أعمالها وتشكيل لجانها .
- ٣ - اقتراح تعيين أعضاء هيئات التدريس ، وندبهم .
- ٤ - اقتراح نظم المحاضرات ، والتمرينات العملية .
- ٥ - دراسة وإبداء الرأي فى المسائل الأخرى التي يحيلها إليه مجلس الجامعة .

مادة (١٣) : يكون لكل قسم من أقسام الكلية مجلس يتألف من رئيس القسم وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة (١٤) : يختص مجلس القسم بالنظر في جميع الشؤون العلمية والدراسية والإدارية المتعلقة بالقسم ، وعلى الأخص بما يأتي :

- ١ - وضع نظام العمل بالقسم ، والتنسيق بين مختلف التخصصات .
- ٢ - تحديد المقررات الدراسية التي يتولى القسم تدريسها وتحديد محتواها العلمى .
- ٣ - تحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها .
- ٤ - مناقشة التقرير السنوى لرئيس القسم .

مادة (١٥) : تقبل الجامعة الطلاب العمانيين والأجانب الحاصلين على الشهادة العامة أو ما يعادلها وفقا لشروط القبول التي يحددها مجلس الجامعة .

مادة (١٦) : تمنح الجامعة بعد موافقة الوزارة الدرجات العلمية الواردة فى الاطار الوطنى للمؤهلات العلمية .

مادة (١٧) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى : ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ

الموافق : ١٧ يونيو ٢٠٠٦ م

د. راوية بنت سعود البوسعيدية

وزيرة التعليم العالى

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٨٢١)

الصادرة فى ١٥/٨/٢٠٠٦م